

عام من الإبادة الجماعية في غزة: هل الاقتصاد الإسرائيلي "في
طور الانهيار"؟



في الوقت الذي تلقي فيه حرب الإبادة الجماعية الإسرائيلية بظلال قاتمة على المنطقة والعالم، يحذر الخبراء من أن المليارات التي تنفق على تدمير غزة والفلسطينيين قد تكون تكلفة باهظة للغاية بالنسبة لاقتصادهم. بحسب وكالة الأناضول.

ووفقا لباحث اقتصادي إسرائيلي، هناك علامات قليلة أو معدومة على الانتعاش، مع مؤشرات ضعيفة، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية والسياحة، إلى جانب نزوح جماعي مقلق للمواطنين، مما يرسم صورة قاتمة لمستقبل "إسرائيل".

"الأزمة الاقتصادية ستزداد سوءا. لا يوجد احتمال للتعافي"، حذر الاقتصادي السياسي الإسرائيلي شير هيفر في مقابلة مع الأناضول.

وردت كلماته تقييما صدر مؤخرا عن يوئيل نافيه، كبير الاقتصاديين السابق في وزارة المالية الإسرائيلية، الذي قال إن على الحكومة أن تتصرف "بقوة وبإجراءات فورية من أجل... درء خطر حدوث أزمة مالية تلوح في الأفق".

وأضاف أن المسار الحالي يمكن أن "يجر اقتصادها الذي مزقته الحرب إلى الركود ويعرض الأمن القومي للبلاد للخطر".

ويعتقد أن التكلفة الاقتصادية للهجوم الإسرائيلي المميت على غزة، حيث قتل وجرح ما يقرب من 140 ألف فلسطيني منذ هجوم حماس عبر الحدود في أكتوبر الماضي، تبلغ في مكان ما أكثر من 67 مليار دولار، وفقا لتقديرات خبراء اقتصاديين إسرائيليين في أغسطس.

وقال بنك "إسرائيل" في مايو أيار إن تكاليف الحرب سترتفع إلى نحو 250 مليار شيكل (66 مليار دولار) حتى نهاية العام المقبل.

من ناحية أخرى ، نما الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 0.7٪ فقط في الربع الثاني من عام 2024 ، وهو أقل بكثير من توقعات محلي بورصة تل أبيب البالغة 3٪.

وبحلول أغسطس/آب، بلغت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي سالب 8.3٪، مرتفعة من سالب 7.6٪ في يونيو/حزيران، وناقص 6.2٪ في مارس/آذار، وناقص 4.1٪ في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وفي أغسطس وحده، بلغ عجز الميزانية 12.1 مليار شيكل (3.22 مليار دولار).

"الأسعار مرتفعة. مستوى المعيشة آخذ في الانخفاض. هناك تضخم. هناك انخفاض في قيمة العملة الإسرائيلية"، قال هيفر.

وأضاف أن الاستثمار الأجنبي جف وتسرب أكثر من 85 ألف شخص من القوى العاملة، وهناك "ربع مليون شخص نزحوا داخليا وفقدوا وظائفهم ومنازلهم".

"وبالطبع ، فإن العدد الكبير جدا من الأشخاص الذين يغادرون للتو ... عدد الأشخاص الذين يغادرون غير مسبوق، حقا، في تاريخ إسرائيل"، قال.

"ترى الناس يشترتون تذكرة ذهاب فقط لمعرفة ما سيحدث. عندما ترى الكثير من الناس يفعلون ذلك فقط لحماية أسرهم، فإن النتيجة هي أن أولئك الذين يبقون يشعرون بأن الدولة في طور الانهيار."

وشدد على أن المؤشرات الاقتصادية "ليست القصة الكاملة."

"القصة الكاملة هي ما هو منظور السكان فيما يتعلق بالمستقبل. الناس الذين لا يعتقدون أن هناك مستقبل. الناس الذين لا يعتقدون أن دولة "إسرائيل" ستكون قادرة على التعافي من هذه الأزمة."

"إنهم لا يستثمرون. إنهم لا يريدون تربية أطفالهم في "إسرائيل". إنهم لا يريدون البحث عن وظيفة أو دراسة. وهذا يعني أن الأزمة الاقتصادية ستزداد سوءا. لا يوجد احتمال للتعافي."

وقال إن الإسرائيليين يسحبون مدخراتهم لإخراجها من البلاد وردت الحكومة بالتهديد بأخذ "صناديق التقاعد الخاصة بكم واستثمارها في الاقتصاد."

حالة الطوارئ المستمرة

وفيما يتعلق بالوضع المالي المحلي، قال الخبير الاقتصادي إن أكثر من 46 ألف شركة قد أفلست، في حين أن الكيانات الأكبر حجما تشعر أيضا بالحرارة المالية. "ميناء إيلات أفلس أيضا، وهو الميناء الوحيد الذي تمتلكه "إسرائيل" على البحر الأحمر"، قال هيفر.

"السياحة عند الصفر. لا توجد سياحة ... وبشكل عام، فإن الاستثمار الدولي في إسرائيل لم يذهب إلى أي شيء تقريبا."

وقال هيفر إن مصدر القلق الرئيسي هو قطاع التكنولوجيا الفائقة الإسرائيلي، الذي اعتاد أن يكون "الجزء الأكثر أهمية في الاقتصاد الإسرائيلي."

"تستخدم شركات التكنولوجيا الفائقة هذه جميع الموارد لمحاولة الانتقال. إنهم قلقون جدا من أنهم لا يستطيعون العمل في "إسرائيل" في ظل الظروف الحالية."

"إنهم لا يثقون في أن العمال لن يرسلوا للقتال في الحرب. إنهم لا يثقون في أن المناطق آمنة. إنهم لا يثقون في أن الاقتصاد مستقر. إنهم لا يثقون في عدم تدخل الحكومة ومصادرة ممتلكاتهم."

وقال إن هذه الشركات "تحاول الآن بيع نفسها في الخارج"، مستشهدا بمثال شركة الأمن السيبراني الإسرائيلية "ويز"، التي كانت تهدف إلى الاستحواذ على غوغل بقيمة 23 مليار دولار والتي جذبت اهتمام وسائل الإعلام الرئيسية في البلاد.

"لكن ، بالطبع ، ألغت Google هذه الصفقة. لم يشتروا أبدا ... إنهم لا يريدون القيام بمثل هذا الاستثمار."

القانون الدولي والجزاءات

وقال هيفر إن الاقتصاد الإسرائيلي يعمل في حالة طوارئ مستمرة، وهو الشيء الوحيد الذي يمنع الانهيار الكامل.

"الناس يريدون إجراء انتخابات. إنهم يريدون أن تكون هناك عملية للتحقيق في كل الفساد والقضايا."

لكن طالما أن الوضع العسكري والأمني صعب للغاية وفي لحظة طوارئ، فإن كل هذا يؤجل."

ضربة أخرى للاقتصاد الإسرائيلي كانت بسبب حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات العالمية (BDS) ، التي يرى هيفر أنها لم تكن أبدا "كبيرة وقوية جدا".

وقال إن "إسرائيل" تقترب من المرحلة الثالثة والأخيرة من العقوبات.

"عندما تقول الحكومات إنها لا تستطيع الاستمرار في التجارة مع دولة ترتكب جرائم ضد الإنسانية ... ثم تعرف حقا أنها المرحلة الأخيرة.»

"يعتمد الاقتصاد الإسرائيلي بشكل كبير على التجارة الدولية وعلى الاتفاقيات الدولية. أكبر شريك تجاري لهم هو الاتحاد الأوروبي."

وأوضح أن المخاوف هنا تتمحور حول المواد ذات الاستخدام المزدوج التي "من ناحية ضرورية في بعض الأحيان لكي يعمل الاقتصاد المدني، ولكن يمكن أيضا تحويلها إلى أسلحة."

وقال إن الحكم الصادر في 19 يوليو عن محكمة العدل الدولية أعلن أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية غير قانوني وأن "مساعدة الاحتلال جريمة حرب."

وتابع أن هذا يعني أن "إسرائيل" لا يمكنها استيراد أي مواد للبنية التحتية ما لم تثبت أنها لن تستخدم لصنع أسلحة أو لأي غرض يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.

"هناك التزام على الدول الثالثة بعدم الاتجار بهذه المواد على الإطلاق ... إذا اعتقد الناس أنه من الممكن أن يكون هناك نظام اقتصادي فعال يتم فيه حظر المواد ذات الاستخدام المزدوج ... ثم هذا وهم"، قال هيفر.

الاقتصاد الإسرائيلي سينهار في ظل العقوبات الدولية حتى يعترفوا بمتطلبات القانون الدولي."

